الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة وتدقيق

دور المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي 2014-2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة:

- أسامة حبي
- فرحات حاج عمار
- محي الدين إحتريب

تحت إشراف:

- د. رشيدة خالدي

أستاذ مساعد :

- أ د .عزة الأزهر

لجنة المناقشة		
د.بديدة حورية	جامعة الوادي	رئيسا
د. رشيدة خالدي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د.الأزهر عزة	جامعة الوادي	مساعد مشرف
أ.بكوش لطيفة	جامعة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019–2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حم لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة وتدقيق

دور المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي 2014-2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة:

- أسامة حبي
- فرحات حاج عمار
- محي الدين إحتريب

تحت إشراف الأستاذة:

- د. رشيدة خالدي

أستاذ مساعد :

- أ د. عزة الأزهر

لجنة المناقشة		
	جامعة الوادي	رئيسا
د. رشيدة خالدي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. عزة الأزهر	جامعة الوادي	مساعد مشرف
	جامعة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي بفضله وسعة كرمه تم إنجاز هذا العمل ووفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"....

فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "عزه الأزهر"،

على كرم قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا،

وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام،

كما لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر والثناء لكافة أساتذتنا الكرام

الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يدخروا جهدا في سبيل تقديم يد العون لنا

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل سبع محمد صالح.

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال مؤسسة التاج الذهبي الذين ساعدونا

من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات

المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

يسعدني أن أهدي ثمرة جهدي وتعبي إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام

الاستحقاق إلى أبي الغالي أطال الله عمرك .

إلى رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء، إلى أجمل حواء،

أنت أمي الغالية أطال الله في عمرك .

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة محاسبة وتدقيق .

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل الذين

لا عيش بدونهم ولا متعة إلا برفقتهم إخوتي الأعزاء

إلى الزملاء الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي

وفي الأخير يا رب .. يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

حبى أسامة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما المولى عزّ وجلّ:

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

[سورة الإسراء: الآية 24]

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

الحاج عمار فرحات

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

التي لم تبخل عليّ برعايتها ودعواتها...

إلى التي غطتني بدفئها وحنانها وأحاطتني بالعطف والمحبة..

إلى ملجئي عندما تكسوني الهموم ... أمي الحبيبة

إلى الرجل الكريم الذي بذل أقصى جهده في تربيتي ورعايتي

أعظم ما رزقني الله تعالى في هذه الدنيا ... والدي الغالي

وفقني الله في برهما وطاعتهما

إلى مبعث البهجة والسرور إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى زملائي في المذكرة وزملاء الدراسة

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل

إحثريب محي الدين

الملخص:

ساهمت الحاجة المتزايدة إلى المعلومات المُحاسبيّة؛ نتيجةً لزيادة حجم المشروعات، وظهور التطورات التكنولوجيّة إلى التأثير بشكلٍ مُباشرٍ على نُظُم المعلومات المُحاسبيّة، ومن ثمّ انعكس هذا التأثير على المحاسبة بشكلٍ عام؛ حيث إنّ نُظُم المعلومات المُحاسبيّة ليست من الأشياء الجديدة، بل شهدت تطوُّراً بعد نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، حتى تمكنت من الوصول إلى الحالة التي وصلت لها في الوقت الحاليّ، بسبب الاعتماد على دور التكنولوجيا في تصميم التقارير الماليّة التي تعطي صورة أوضح عن أداء المؤسسة .

وتسعى إدارة المؤسسة في ظل المنافسة التي يشهدها المحيط لاستغلال هذه المعلومات في تقييم نشاطها ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا بتحقيق نتائج ايجابية خاصة في الجانب المالي الذي يعتبر مرآة لأدائها العام وإن تعددت أبعاده، وتقييم الأداء المالي يستند أساسا على القوائم المالية من خلال مجموعة من المؤشرات.

الكلمات المفتاحية : أداء، أداء مالي، معلومات محاسبية، نظام معلومات محاسبية، مؤسسة

Abstract :

The increasing need for accounting information, as a result of the increase in the volume of projects and the emergence of technological developments, has directly affected accounting information systems and this effect has been reflected in accounting in general; accounting information systems are not new objects, but have evolved after the end of World War II; So I could get to the situation I have been in at the moment, because of the role of technology in designing financial reporting that gives a clearer picture of the organization's performance. The management of the enterprise, in the context of competition in the ocean, seeks to use this information to assess its activity, identify strengths and weaknesses, and achieve positive results, especially in the financial aspect, which is a mirror to its general performance and its many dimensions, and evaluate financial performance based mainly on balance sheets through a set of indicators.

Key words: Performance, financial performance, accounting information, accounting information system, economic institution.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
• شكر وتقدير	
• إهداء	
• فهرس المحتويات	
• فهرس الأشكال	
• فهرس الجداول	
• مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	29-23
المطلب الأول: مفهوم الأداء	23
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي	25
المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي	27
المطلب الرابع: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية	28
المبحث الثاني: آليات تقييم الأداء المالي	44-30
المطلب الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	30
المطلب الثاني: معايير تقييم الأداء المالي	32
المطلب الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي	34
المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي الحديث	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المعلومة المحاسبية	
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	55-48
المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	48

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية	52
المبحث الثاني: مساهمة المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي	67-56
المطلب الأول: إرشادات المعايير الدولية للمحاسبة في تقييم الأداء المالي	56
المطلب الثاني: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي	65
المطلب الثالث: تطور المعلومة المحاسبية مستقبلا	67
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة التاج الذهبي بالوادي	
تمهيد	70
المبحث الأول: تقديم مؤسسة التاج الذهبي	79-71
المطلب الأول: تعريف مؤسسة التاج الذهبي	71
المطلب الثاني: تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة التاج الذهبي	79
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية	84-80
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	80
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	93-85
المطلب الأول: نسبة السيولة	85
المطلب الثاني: نسبة التمويل	87
المطلب الثالث: نسب النشاط	89
المطلب الرابع: نسبة الربحية	93
خلاصة الفصل	96
الخاتمة	98
قائمة المراجع	102

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين البيانات والمعلومات	51
02	الهيكل التنظيمي لشركة التاج الذهبي	73
03	مراحل إنتاج الدقيق	76

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية للسنوات من 2014-2018	80
02	حساب رأس المال العامل الدائم	81
03	حساب رأس المال العامل الخاص	82
04	حساب رأس المال العامل الاجمالي	82
05	حساب رأس المال العامل الأجنبي	83
06	حساب احتياجات رأس المال العامل	83
07	حساب الخزينة الصافية	84
08	نسبة السيولة المتداولة	85
09	نسبة السيولة المختصرة	86
10	نسبة النقدية	86
11	نسبة التمويل الدائم	87
12	نسبة التمويل الخاص	87
13	نسبة الاستقلالية المالية	88
14	نسبة التمويل الخارجي	88
15	معدل دوران الأصول الثابتة	89
16	معدل دوران المخزون	90
17	فترة التخزين	90
18	معدل دوران الزبائن	91
20	معدل دوران الموردين	92
21	المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين	92
22	هامش الربح الإجمالي	93

23	هامش الربح الصافي	94
24	معدل العائد على الاستثمار	94
25	معدل العائد على الأموال الخاصة	95

مقدمة

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات التي شهدها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحولات أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر.

فهذا التطور الاقتصادي مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكبرها وتشابكها وهذا ما أدى إلي الاهتمام بالمعلومة المحاسبية ونظام المحاسبي نضرا لدورها الفعال في ضبط وتحقيق أهداف فعالة داخل المؤسسة ولقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذا أصبح لزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج كالمعلومات عن المنافسين والقوانين والمستهلكين وغيرها أو المعلومات الداخلية عن نشاطها من خلال تقارير الأداء لكل وظيفة .

تتكون المؤسسة من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام ،وذلك من خلال فعالية كافة العمليات والأنشطة كما أنه لا يمكن أن تغيب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تكنولوجيا المعلومات، لأن دقتها وجودتها وهو الأساس الذي تبني تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الإستراتجية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة وبالتالي فان المعلومات المالية تلعب دورا هاما ، في يتمثل في تقويم الأداء المالي وترشيد القرارات من خلال التقارير المالية الصادرة عنها .

ومن هذا المنطق أن نبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات اعتمادا على المعلومة الجيدة.

1- الإشكالية:

« كيف تؤثر المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ »

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نعني بالمعلومة المالية و متطلبات تحقيقها ؟ و ما هو مفهوم تقييم الأداء المالي ؟
- ✓ هل ما تضمنه النظام المحاسبي من طرق محاسبية يساهم في تقييم الأداء المالي ؟
- ✓ هل ما تضمنته القوائم المالية من معلومات مالية و محاسبية يستجيب لمتطلبات تقييم الأداء ؟

2- الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

- تعد المعلومة المالية من أهم المقومات السائدة لنجاح و تطور المؤسسة فهي الركيزة الأساسية لها ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا؛
- إن الطرق المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي و المالي تساهم بشكل فعال في تحقيق تقييم الأداء المالي؛
- تطبق المؤسسة طرق تقييم لعناصر الأصول و عناصر الخصوم تسمح بإنتاج معلومة مالية صالحة لتقييم الأداء المالي.

3- أهمية الموضوع:

- إبراز الدور الفعال للمعلومة المحاسبية ؛
- أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية الحقيقة للمؤسسة؛
- محاولة تقييم أداء مؤسسة التاج الذهبي بالنظر إلي الأهمية البالغة لمنتوجاتها الإستراتجية لسكان المنطقة؛

4- أهداف البحث:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نوجزها في النقاط التالية:

- توضيح مفهوم الأداء المالي؛
- الأهمية والدور الذي تلعبها المعلومة المحاسبية؛
- الدور الفعال للأداء المالي داخل المؤسسة؛

5- منهجية البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، وتماشيا مع طبيعة الموضوع، فقد تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية: الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للأداء المالي، ومؤشرات تقييمه والمعلومات المحاسبية، وأنواعها، ومساهمتها في تحسين الأداء المالي؛
- منهج دراسة الحالة: الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية المتمثلة في مؤسسة التاج الذهبي، وذلك بتحديد مختلف المعلومات المحاسبية وكيفية استعمالها لتحسين أدائها المالي؛

6- هيكل البحث:

ولدراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وسعيًا منا لإثبات صحة الفرضيات، فقد اتبعنا خطة بحث مكونة من مقدمة وفصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي متبوعين بخاتمة؛

حيث كانت المقدمة بمثابة تعريف بالموضوع محل الدراسة وذلك من خلال طرح الإشكالية والتساؤلات المنبثقة عنها، وصياغة الفرضيات، وذكر أسباب اختيارنا للموضوع وأهميته، والمنهج المتبع وخطة البحث، مع عرض أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها إضافة إلى جملة الصعوبات التي واجهتنا أثناء فترة إنجازنا لهذا العمل؛

أما **الفصل الأول** فقد جاء بعنوان" الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي"، حيث تم التطرق من خلاله إلى مفهوم الأداء المالي بدراسة الأداء كمفهوم عام ثم الأداء المالي والأهداف المالية للمؤسسة، وتقييم الأداء المالي ومصادر المعلومات المعتمد عليها والمعايير المعتمدة في ذلك، كما تطرقنا في الأخير إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي (مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي)؛

أما **الفصل الثاني** بعنوان "تقييم الأداء المالي خلال المعلومة المحاسبية"، وتم التعرض فيه إلى مفهوم المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي وأنواع المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإرشادات المعايير الدولية للمحاسبة حول تقييم الأداء المالي، كما تناولنا فيه دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، وأخيرا تم التعرض لمساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي والتوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية؛

أما **الفصل الثالث** فقد كان تطبيقيا ويمثل دراسة الحالة، وكان بعنوان" استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة التاج الذهبي"، حيث تضمن هذا الفصل تقديما لمؤسسة التاج الذهبي ، ثم تطرقنا لأهم المعلومات المحاسبية، كما تم تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها؛

وفي الأخير ختمنا بحثنا هذا بخاتمة وكانت عبارة عن حوصلة شاملة رصدنا فيها أهم النتائج والنقاط التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة والتي التي تشكل في مجملها اختبار للفرضيات وإجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة في مقدمة البحث؛

7- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة في دراسة حالة؛
- الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في تفشي فيروس كورونا التي أدت إلى غلق المؤسسات وعدم الالتقاء مع الزملاء والمشرف

الفـــــــصـــــــل

الأول

الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تقوم المؤسسة بتقييم نتائجها التي تحصلت عليها للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة وهذا من خلال تقييم الأداء، وبالرغم من وجود عدة أبعاد لتقييم الأداء إلا أن الجانب المالي هو الأدق لأنه يعتمد على معلومات كمية.

وفي هذا الفصل سنلقي الضوء على الأداء المالي لمعرفة ما هو الأداء المالي، المفاهيم المرتبطة به، والأهداف التي يحققها في المؤسسة

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، ولأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف و كذلك تحديد أهميته و أهدافه في المؤسسة و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يمكننا التطرق إلى مفهوم الأداء من خلال تعريفه عبر قسمين كما يلي:

أولا: تعريف الأداء

يقصد بالأداء لغة: (إتمام، إنجاز، إجراء، تحقيق، عمل، قيام، وفاء) إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الإنجليزية "Performer" والذي استمد بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة "Performer" والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.

كما يقصد به ذلك المستوى الذي يحققه الفرد عند قيامه بعمل ما، فهو يرتبط بتحقيق مستويات مختلفة للمهام المطلوب إنجازها وعلى كل فإن الأداء يكون نتيجة امتزاج عدة عوامل كالجهد المبذول و إدراك الدور ومستوى القدرات التي يتمتع بها الفرد، كما أنه أي نشاط يؤدى إلى نتيجة وخاصة السلوك الذي يغير المحيط بأي شكل من الأشكال.

كما يدل الأداء كذلك على تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى قيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.[1]

[1] محمد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 141.

ثانيا: تعريف الأداء في المؤسسة

يتمثل الأداء في الفرق بين القيمة المقدمة للسوق " V " ومجموع القيم المستهلكة " Ci " وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات(مركز التكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد، وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعتبر مركز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتساهم في الأداء الكلي للمؤسسة إذا : يمكن أن نترجم ما جاء في التعريف أعلاه في المعادلة التالية:

الأداء الكلي للمؤسسة = هامش مراكز الربح – تكاليف مراكز التكلفة

ويعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. فالأداء هو تصور مخرجات أو أهداف ظهورها هو نتائج لمدخلات معطاة لكن هذه المدخلات ننوي بها تجنيد الطاقات الموجودة داخل المؤسسة بتسليط الضوء عليها من أجل إحراز هذا التصور الذي تسعى إليه المؤسسة، فأداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، ويتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسين هي الكفاءة والفعالية، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي تجمع بين الفعالية و الكفاءة في تسييرها."[1]

ويعرف أيضا بأنه: "العمل الذي تكلف به المنظمة عاملا معينا، وعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوى جودة أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المؤسسة ويؤدى بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تضعها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوكية العاملين".

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة في ذلك الاستخدام، ويعني بذلك عامل الفعالية، أيضا يمكن أن نستنتج من التعريف نفسه أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة للمنظمات و مؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم على هذه المنظمات والمؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى التزامها بالرشاد في الوصول إلى ذلك، أي مدى عقلانية الطريقة المتبعة.[2]

[1] عماري إلهام، سهتالي عبلة، **تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص .39

[2] مصطفى يوسف، **إدارة الأداء**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص16.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

تعددت أراء الباحثين بشان تحديد المقصود بالأداء المالي؛ منهم من ربط بين الأداء المالي بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية، أو بالعائدات المتحققة، أو بالاستخدام الأمثل للموارد، أو مقارنة ما تم انجازه بما تم التخطيط له. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لما بينه الباحثون.

يرى "الخطيب" أن الأداء المالي يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة، ويعبر عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيرها. أما "Codjia" فقد ربط الأداء المالي بالعائدات المالية للشركة، حيث ترد ضمن ملخص حسابي يعرض هذا العائدات بصورة تفصيلية، حيث يتم عرض حجم الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة. وفي المقابل يؤكد "Laurence" على أن الأداء المالي هو بما تحققه الشركة من عائدات يلخصها سجل حسابي يستند إلى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالإطار المالي للشركة ضمن فترة زمنية معينة، وبالمقارنة مع شركات أخرم مشابهة. ويضيف "العامري والركابي" أن الأداء المالي ذو علاقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة،

ويتم الحكم عليه من خلال الدراسة المستفيضة للبيانات والقوائم المالية، بغرض الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، والكشف عن أوجه القصور وانحرافات السياسة المالية المتبعة، وتصحيح هذا الانحرافات. الأمر الذي يترتب عليه حماية الشركة من مخاطر عدم الإيفاء بالتزاماتها وزيادة قدرة الشركة على الاستمرارية والمنافسة. ومن وجهة نظر "شنوف" فإن تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية هو "عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية"[1].

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، 2009، ص 45.

وقد ذكر " Poister و Streib " مفهوم تقييم الأداء بأنه " مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتجية للشركة، والتي تقوم على إستراتجية تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق أهداف الإستراتجية للشركة. ومن هنا فان تقييم الأداء المالي الذي تناوله الكثير من الباحثين لا يخرج عن كونه خطة عمل يتم تطويرها لتحديد الكيفية التي تم من خلالها الوصول إلى النتيجة عن طريق معايير تقييم الأداء، وهي معايير موضوعية تركز على العمل المنجز ومدم تحقيقه للأهداف، ومعايير سلوكية تكشف عن صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالقابلية والسرعة في التعلم والاستفادة من التدريب، وذلك لضمان تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، لتوضيح مستوى الأداء الحالي، ولآثاره الايجابية على الأداء المستقبلي المتوقع من الشركة وتكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ أن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق ,.Beest et al، كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، التي تلعب دورا في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح "الدعاس" ويمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة مطابقة الأداء الحالي مع الخطة الموضوعة وبالتالي التعرف على مدى الانجاز الحقيقي للأهداف *درة* وعليه، فإن أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها. علاوة على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدم الكفاءة في تحقيق الأهداف.[1]

[1] محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص46

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة "تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحداة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطراها المختلفة) أي أن تقييم الأداء المالي وقياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا، لتحديد ما يمكن قياس ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة ".

ويعرف تقيم الأداء المالي على أنه تحليل نتائج أعمال المؤسسة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف، وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحيها.

كما يعرف على أنه : "قياس لنتائج المحققة، أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة، وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة، وبمعنى آخر يعتبر تقيم الأداء المالي للمؤسسة قياسا لنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة ولذلك للأسباب التالية:[1]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية .
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة. حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا لموارد المتاحة ، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعدا على الوصول إلى أهداف المؤسسة[2].

[2] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006، ص41.

المطلب الرابع: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

أولا: السيولة واليسر المالي

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة ، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة ، أو بتعبير أخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة – المخزونات والقيم القابلة التحقيق – إلى أموال متاحة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلي عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلي الأضرار بثلاث مصالح هي:

المؤسسة:

تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، ودلك بعد تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقة، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة .

أصحاب الحقوق:

تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هدا النقص إلي تأخير تسديد الفوائد، في دفع مستحقات الأجراء، في تسديد ديون الموردين.

عملاء المؤسسة:

قد تؤدي هده المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهدا الأمر ينتج عن تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي .

فكل هده المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد.[1]

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 247.

ثانيا: التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يميس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية ،يستوجب دلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها».

من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل) وهدا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى السيولة لمواجهة مختلف الالتزامات .وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات .

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية :

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة

ثالثا: المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلي تحديد فيها لأهدافها، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل علي تحقيق النتيجة.[1]

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 248.

المبحث الثاني: آليات تقييم الأداء المالي

بعد معرفة مفهوم الأداء والأداء المالي نتطرق في هذا المبحث إلى آليات تقييم الأداء المالي من حيث المفهوم ومصادر ومؤشرات والأداء المالي الحديث.

المطلب الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تعد مرحلة جمع المعلومات الأولى والأهم في مراحل عملية تقيم الأداء المالي فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق فيشترط في المعلومات الجودة وأن تكون في الوقت المناسب وهناك عدة مصادر لها.

1- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

- **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة ، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، "وهذا النوع من النسب قد تتحصل عليه المؤسسة من : النقابات المهنية ، النشرات الاقتصادية ، المجلات المتخصصة ، بعض المواقع على الانترنيت. .. ، لكن هذا النوع من المعلومات يضل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

2- المصادر الداخلية: تتمل المعلومات المتحصل عليها من المصادر الداخلية في المعلومات التي يتم الحصول عليها عموما من مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية، وجود حساب النتائج وكذا الملاحق.[1]

[1] Josette Peyrard, **Analyse financière**. Librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999. P.10

- **الميزانية:**

تقدم مصلحة المحاسبة الى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعدادها كالتي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء، "وتعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة (الخصوم) وأوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول)، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة ".[3]

ترتب الأصل المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصل الاستثمارات(مادية ومعنوية)، وتليها المخزونات (بضائع، مواد أوليه منتجات تامة)...، وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة، والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق). أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها أم ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصاحبها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة. وتكمن قيمة الميزانية المالية في المؤسسة باعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى والنظير إلي الميزانية علي أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدارستين قانونية ومالية.

- **جدول حساب النتائج :**

يعد جدول حساب النتائج كوثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينه دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.[1]

[1] La référence précédente ، Josette Peyrard

- **الملاحق:**

الملاحق هي وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة. وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها. وتقدم هده الملاحق نوعين من المعلومات:

– المعلومات المكممة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

– المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.[1]

المطلب الثاني: معايير تقييم الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين الذي يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة وتوضع ما يلي معايير المقارنة .

1- المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع بالنتائج الحالية فمثل تتم مقارنة نسبة الفائدة على الاستثمار أو نسب السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هده النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.[2]

[1] La référence précédente ، Josette Peyrard

[2] عدنان تايعة النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 12

2- المعايير القطاعية (الصناعية):

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة، وهذه المعايير تعتمد على مؤشرات يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة أي وضع مؤشرات ومعايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة .

3- المعايير المطلقة:

وهي اقل أهمية من المعايير الأخرى و تشير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة النسبة وتقاس بها التقلبات الواقعية على الرغم من الاتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول معايير مطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

4- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات الإستراتيجية و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم الشركات إعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية و يستفاد منها في تحديد الانحرافات من اجل أن تستطيع المؤسسات بعد دالك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها.[1]

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص14.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وتظهر أهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، "فالنسبة المالية أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والأخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا ".

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات والنسب المالية لقياس الأداء المالي نذكر أهمها:

أولا: قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات للتوازن المالي نذكر منها:

1- رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات منقوصة منها عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة الآتية:[1]

رأس المال العامل = الأصول الدائمة – الديون قصيرة الأجل

من أعلى الميزانية: يمكن تعريف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية: يعرف على أنه الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون.

[1] علاء فرحان طالب، نفس المرجع سابق، ص 14.

ويمكن أن يكون رأس المال العامل في الوضعيات التالية :

- رأس المال العامل موجب Fr<0

يشير إلى التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل بتغطية احتياجات طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وتحقيق فائض مالي بإمكانها استخدامه في تمويل باقي الاحتياجات.

- رأس المال العامل معدوم Fr=0

يشير إلى توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل دون تحقيق فائض أو عجز.

- رأس المال العامل سالب Fr>0

يشير إلى عدم توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل[1]

2- احتياجات رأس المال العامل: يعرف على أنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا التسبيقات وتحسب وفق العلاقة الآتية[2]:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات

[1] مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 127.

[2] أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثانية، القاهرة، 1994، ص.23

ينتج عن التسيير في دورة الاستغلال تغيرات مستمرة في الاحتياج لرأس المال العامل وهي كالآتي:

- احتياج رأس المال

العامل الموجب: يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجبا لتغطية العجز؛

- **احتياج رأس المال العامل السالب:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياج دورات ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة؛

- **احتياج رأس المال العامل المعدوم:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.[1]

3- صافي الخزينة:

الخزينة هي عبارة عن مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

حيث أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة، أما بالنسبة لخصوم الخزينة فكل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك.[2] ويمكن حساب الخزينة وفق طريقتين هما:

الخزينة = رأس المال العامل الإجمالي – احتياج رأس المال العامل الإجمالي

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

[1] زينات دراجي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1996 -1997، ص 40.

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 101-103.

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

- **الخزينة الموجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

- **الخزينة السالبة:** نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عملية الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

- **الخزينة الصفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.[1]

[1] هدى محمد الشوقطلي، **أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص 61.

ثانيا: قياس الأداء المالي من خلال النسب المالية

هناك عدة نسب مالية نذكر منها:

مؤشرات السيولة

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون الخصوم المتداولة مغطاة بأصول يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، إذ أن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة مخاطرها المالية.

نسبة السيولة العامة (التداول):

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بخصوم متداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وبعبارة أخرى أن تكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا لضمان استمرار النشاط.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة: لغرض تلافي عيوب نسبة التداول باعتبار العناصر المكونة لها تضم حسابات بطيئة التحول إلى نقد يتم إعداد نسبة السيولة التي تظهر إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على الموجودات المتداولة السريعة التحويل إلى نقد، ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات. [1]

نسبة التداول = الأصول المتداولة – المخزون/ الخصوم المتداولة

[1] محمد على إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 78، 79.

نسبة السيولة الفورية: هي مؤشر أكثر دقة من نسبة السيولة في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. وتضم الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة: النقديات في الصندوق، مبالغ الأموال في الحسابات الجارية أوراق القبض القابلة للخصم.

نسبة السيولة الفورية = الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة / الخصوم المتداولة

مؤشرات الرافعة المالية: تبين مؤشرات الرافعة المالية مقدارا من الأموال المقترضة التي اعتمدتها المؤسسة، إلى جانب الأموال الخاصة لتمويل أصولها ويفترض أن يترتب على استخدام هذا التمويل، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية.

نسبة المديونية (الاقتراض): تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بالاقتراض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المؤسسة مولت بالاقتراض نسبة إلى التمويل الممتلك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية في حالة تعرض المؤسسة لصعوبات كما أن نسبة المديونية العالمية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للمؤسسة، وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل.

نسبة المديونية = مجموع الخصوم / مجموع الأصول

نسبة الديون إلى حق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل المؤسسة على موجوداتها من الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة بتسديد التزاماتها.

نسبة الديون إلى حق الملكية = مجموع الخصوم / حق الملكية

الملكية مضاعف

تكمل هذه النسبة التحليل للنسبتين السابقتين ويتبين ذلك من طريق حسابها وكما يلي[1]:

نسبة المديونية = مجموع الأصول / مجموع حق الملكية

[1] محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 82.

نسبة تغطية الأرباح للفوائد:

تقيس هذه النسبة المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة لمواجهة كلفة الفوائد المحققة خلال العام، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يعني قدرة المشروع على دفع الفوائد للمزيد من الديون، لأن هذا الارتفاع يرفع درجة الثقة لدى المقرضين، وتخدم هذه النسبة الدائنين بالأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أو من حملة السندات.

ثالثا: مؤشرات الكفاءة التشغيلية (النشاط):

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم مها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها، وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في العمليات بكفاية الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل.

معدل دوران مجموع الأصول: وهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات في توليد المبيعات، وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة يدل على ارتفاع كفاءة الإدارة مع مراعاة استخدام نسبة معيارية للمقارنة.

معدل دوران مجموعة الأصول = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة: يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في دوران الموجودات الثابتة، فإذا كان مرتفعا فانه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من تصريفه في السوق[1].

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال خارج الرسم/ الأصول الثابتة

[1] محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 83.

معدل دوران الأصول المتداولة: يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدنية إلى نقد، كما يعبر عن سياسة ائتمانية متشددة.

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال خارج / مجموع الأصول المتداولة

معدل فترة التحصيل: يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة في نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان فهذا يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدنية.[1]

معدل فترة التحصيل = 360 يوم / دوران الحسابات المدنية

معدل دوران المخزون: يقيس هذا المؤشر المالي كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، فارتفاع الدوران يدل على ممارسات بيع ممتازة، وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة إلا أن ارتفاع الدوران كذلك فيه مشاكل حيث يحمل المؤسسة كلف نفاذ البضاعة والمواد، وهذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة المخزون، أما انخفاض المخزون فيدل على احتفاظ المؤسسة بمخزون فائض أو متقادم، وأن نوع الصناعة له دور هام في دوران المخزون.

دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

[1] محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 88.

نسبة الربحية التشغيلية: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، فهي تقيس مجموع كل النسب السابقة التي تم تناولها في جوانب معينة من أداء المؤسسة، فنسب الربحية توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات، الموجودات، وحق الملكية، والأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية، التمويلية والتشغيلية.

نسبة هامش الربح الصافي: وتعبر عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف.

نسبة هامش صافي الدخل = صافي الربح / صافي المبيعات 100%

معدل العائد على الاستثمار: ويسمى كذلك معدل العائد على الموجودات، ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتبحث المؤسسات دائما عن الزيادة في العائد على الاستثمار، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.

معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح / مجموع الأصول

معدل العائد على حق الملكية: يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل منخفض بالقروض[1].

معدل العائد على حق الملكية= صافي الربح / مجموع حقوق الملكية

[1] زاية عبد النور، **محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة خضير بسكرة، 2017 – 2018، ص 94.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي الحديث

ومن أهم هذه الأساليب:

أولا / القيمة الاقتصادية المضافة:

أ- **تعريف:** تعرف بأنها "مقياس حقيقي للأداء المالي للمؤسسة .ويستند مفهومها على مفهوم الدخل المتبقي الذي يقضي بأنه حتى يمكن تحقيق ثروة لحملة الأسهم فإنه يجب على إدارة المؤسسة استخدام الموارد المتاحة لديها بصورة تؤدي إلى تحقيق عائد على الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة الحصول على هذه الأموال .

وتحسب كالآتي :

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – كلفة أرس المال x بلغ استثمار

$$EVA= NOPAT-WACC_{x} I$$

ب – قياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA: حيث أن الإضافات التي قدمتها شركة ستورت (Stewart) على معيار EVA شملت الفقرات الآتية :

نفقات البحث والتطوير: هذه النفقات تعتبر مصروف تنزل من ربح العمليات في السنة التي أنفقت بها. ولكون هذه النفقات لها قيمة مستقبلية يمكن الاستفادة منها، لذا يعاد إضافتها إلى كل من صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة وإلى أرس المال.

تقييم بضاعة أخر المدة: نظرا لاختلاف الشركات في تقييم المخزون حسب طريقة (LIFO) أو(FIFO) فإنه يضاف الزيادة في احتياطي (LIFO) إذا كانت الشركة تستخدم هذه الطريقة في تقييم المخزون قياسا بشركات تستخدم (FIFO) في تقييم المخزون[1].

[1] زاية عبد النور، مرجع سابق، ص 95.

الشهرة: عندما تدفع الشركة مبالغ محددة مقابل شركة أخرى أو لامتلاك أصل معين، فإن كان المدفوع أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة، فإنه ينتج عن ذلك حساب يصنف ضمن الأصول في الميزانية العمومية يسمى حساب الشهرة، وبالتالي يضاف اهتلاك الشهرة إلى صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وإلى أرس المال.

الأرباح والخسائر المؤقتة غير العادية: قد تخفي هذه الفقرة الأداء غير الجيد للشركة، إذا كان ربحا، والأداء الجيد إذا كان هناك خسائر رأسمالية في الأصول، وعليه تخصم الأرباح من صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتضاف الخسائر الرأسمالية غير العادية إلى هذا الصافي.

ثانيا/ القيمة السوقية المضافة MVA

أ- تعريف: هي ما يستثمره حملة الأسهم داخل المنشأة وما يحصلون عليه من بيع أسهمهم حسب الأسعار السائدة في السوق لحظة البيع (الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق . المالكين، فهي تمثل مقدار الثروة التي تم توليدها من رأس المال.

ب- طرق حسابها: وتحسب كالتالي:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركة–القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية.[1]

[1] زاية عبد النور، مرجع سابق، ص 95.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء المالي من حيث المفهوم والتقييم والهدف منه حيث يختلف حسب الأطراف المستفيدة منه إلا أن الهدف الجوهري هو الحكم أو إعطاء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة مما يوضح أن عملية تقييم الأداء هي عملية حرجة بل يتعدى إلى المؤسسات السليمة.

وتقييم الأداء المالي يتم انطلاقا من مختلف المعلومات سواء الداخلية أو الخارجية وتعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الداخلية التي يعتمد عليها في ذلك اما المصادر الخارجية فتتمثل في المعلومات حول المنافسين والعملاء وغيرها، وتتم عملية التقييم من خلال مؤشرات مالية منها القديمة والحديثة أهمها:

- مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العامل، الاحتياجات في رأس المال العامل والخزينة .
- النسب المالية وتشمل نسب السيولة، المردودية، المديونية ونسب النشاط .
- القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة الذين يعتبران من المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

الفـــصـــــــل

الثـــــانـي

تقيم الأداء المالي من خلال المعلومة المحاسبية

تمهيد:

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في مجال المحاسبية والبيئة المحيطة بها وذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات سواء من حيث الكم أو الكيف بما يتماشى مع نمو المؤسسات، ونتيجة لهذه التطورات وتفاعلت معها على أساس أن النظام المحاسبي يعتبر من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية التي تساعد على معرفة نتائج النشاط للمؤسسة خلال فترة معينة وتوضح المركز المالي في تاريخ معين وتساعد الإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعتبر أهم مصادر تقييم الأداء المالي خصصنا هذا الفصل لدراسة مفهومها وأنواعها وأهم الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، كما سنتطرق إلى إرشادات المعايير للمحاسبة في تقييم الأداء المالي ودور القوائم المالية وتطور المعلومة المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تجسد المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب وهذا يعتمد على مدى جودة هذه المعلومات، فما هي المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تكون في المعلومات المحاسبية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث .

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم. المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[1]

والمعلومات المحاسبية هي " البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار".

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد، لذا الهدف منها هو تخفيف حالة عدم التأكد لدى مستخدميها (خاصة متخذي القرارات) لأن وفرة المعلومات اللازمة تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة وذلك عندما تستخدم كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة، لذا ليس من الضروري أن تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء العمليات عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين عند استخدامها من قبل متخذي القرارات وهما:

– أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وهذا من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

[1] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 77.

– يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

أما في حالة عدم تحقق ذلك فلا يمكن اعتبارها معلومات إنما بيانات مرتبة يمكن استخدامها كمدخلات.[1]

وترتبط المعلومات المحاسبية ببعض المفاهيم المرتبطة منها:

1- البيانات: هي "مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها".[2]

2- المعلومات: بالرغم من شيوع استخدام مصطلح المعلومات إلا أنه يوجد اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لها وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات فمثلا يعرفها ديمسكي على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"، كما عرفت " أنها المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة وبناء عليه فهي تعتمد على الشخص الذي يستلم البيانات والقرارات التي سيتخذها".[3]

كما تعرف المعلومات أنها "مجموع البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل عليها نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين". [4]

---

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 08.

[2] إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 41.

[3] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص23.

[4] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 24.

ويمكن التفرقة بين ثلاثة مستويات للمعلومات:

- **المستوى الفني:** تمثل درجة أوفر في المعلومة المالية والخصائص النوعية وتصبح ذات جودة وقابلة للاستعمال في اتخاذ القرار

- **مستوى المعاني:** حيث يقوم مستخدم المعلومات في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعنى الذي تتضمنه المعلومات.

- **المستوى التأثيري:** حيث تؤدي المعلومات في هذا المستوى إلى تحفيز مستخدميها لاتخاذ قرارات و القيام بأنشطة معينة بناء على المعرفة المحصلة من هذه المعلومات.

ومن خلال تعريف كل من البيانات والمعلومات يتضح أن المعيار الأساسي للتفرقة بينهما ينحصر في الفائدة المحققة منهما، كما أنه يمكن اعتبار البيانات معلومات إذا تم تنظيمها وإعادة ترتيبها ليكون لها معنى ودلالة بعد الأخذ بعين الاعتبار كل من المستخدم، مكانته الوظيفية والتوقيت الزمني للاستخدام[1].

3- المعرفة: "وتمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين وعند تجميع هذا الرصيد يختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة".

فالبيانات تعبر عن حقائق أولية خام بينما تمثل المعلومات بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين، أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة ومجردة تصلح للاستخدام العام، [2] والشكل التالي يظهر العلاقة بين البيانات والمعلومات:

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 15

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 09.

الشكل رقم (01): العلاقة بين البيانات والمعلومات

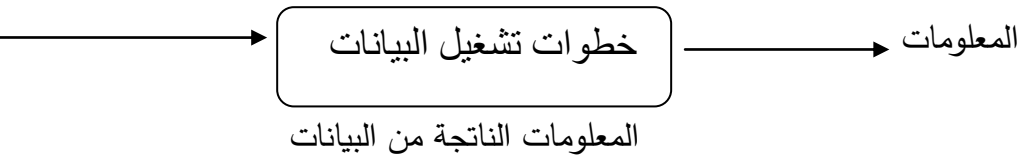

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 15.

خصائص المعلومة المحاسبية

تتصف المعلومات المحاسبية بمجوعة من الخصائص النوعية حتى تكون ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها يمكن تصنيفها إلي مجموعتين وهما: الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية.

1/ الخصائص الأساسية: وتشمل خاصية الملائمة، وخاصية الموضوعية:

1-1/ الملائمة: وتتحقق الملائمة عندما تفي المعلومات المحاسبية باحتياجات متخذ القرار وتتفق مع مضمون القرار إي الخلفية العلمية والعملية له كما تكون المعلومة ملائمة إذا أثرت أو غيرت من سلوك متخذ القرار وتتصف المعلومات بالملائمة إذا اتصفت بالتوقيت المناسب (بمعني أن تتاح المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار أي قبل اتخاذ القرار مباشرة وليس بعده حتى لا تفقد المعلومات قيمتها وتكون غير ذات منفعة أو فائدة بالنسبة لهم) وأيضا إذا اتصفت بالقيمة التنبؤية، وذالك إذا ساعدت في تحسين قدرة متخذي القرار على إجراء تنبؤات بالأحداث المستقبلية.

الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وتساعد متخذ القرار علي التنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما تساعده علي تقييم وتعديل أو تصحيح التوقعات السابقة[1]

1-2/ الموضوعية: وتتصف المعلومات بالموضوعية إذا توفرت فيها ثلاث خواص وهي القابلية للتحقق والحياد وعدم التحيز وأمانة العرض والتمثيل.

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري ونظم التطبيقية)**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإسكندرية، طبعة 2003 2004، ص 13.

- **القابلية للتحقيق:** أي اتفاق عدد من المحاسبين للتوصل إلي نفس نتائج قياس الأحداث الاقتصادية باستخدام طرق قياس متماثلة.

- **الحياد وعدم التحيز:** أي أن تعد المعلومات المحاسبية بشكل محايد يتلاءم مع احتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات وليس لحساب طرف علي حساب طرف أخر.

- **أمانة العرض والتمثيل:** أي أن تمثل المعلومات المحاسبية بصدق طبيعة ومضمون الأحداث والعمليات المالية التي تعبر عنها.

2/ الخصائص الثانوية: حيث تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعا إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة في المنشاة الأخرى (خاصية القابلية للمقارنة) أو مقارنتها بالمعلومات المماثلة لنفس المنشاة خلال عدة فترات محاسبية (خاصية الثبات أو التجانس) حيث التوقعات السابقة.[1]

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

إن أي منتجات مهما كان نوعها وطبيعتها، لا يمكن إنتاجها إلا عبر نظام متكامل من الإجراءات والعمليات المتسلسلة والمترابطة مع بعضها البعض، وفيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية، فإن النظام الذي يتولى مهمة إنتاجها هو نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتضمنه من أركان وإجراءات كفيلة بإنتاج معلومات محاسبية تفي باحتياجات طالبي ومستخدمي هذا النوع من المعلومات.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى.

[1] أحمد حسين علي حسين، نفس المرجع السابق، ص 25 .

ويرى البعض أن مفهوم النظام المحاسبي كنظام للمعلومات هو: " نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع. والواقع أن نظام المعلومات المحاسبية هو أهم جزئيات أي نظام معلومات في أي وحدة أو منظمة اقتصادية عاملة على تحقيق أهداف معينة بموارد اقتصادية محدودة" [1]

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المادية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية".[2]

ويلاحظ من التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بديلا لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلاً عنه ولكن يعتبر من الأنظمة الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

ككل نظام يمكن توضيح أهم أركان نظام المعلومات المحاسبية الذي تحتاجه المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

1) مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل المؤسسة الاقتصادية، وتعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا، يؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المعينة، ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية.

2) عمليات نظام المعلومات المحاسبية:

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات. ونظرا للتباين والاختلاف الشديد بين

[1] منذر يحيى الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 23.

[2] الدهراوي كمال الدين مصطفى، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997 ، ص 48.

نوعية وتوقيت وعمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين، فغالبا ما يتكون النظام المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية.

3) مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: مخرجات يومية روتينية، ومخرجات معلومات تغذية عكسية.

أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات والمتمثلة في مختلف التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:

1) إنتاج التقارير اللازمة: تعتبر التقارير أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية، وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

2) ملاءمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية: يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية.

3) الدقة في إعداد التقارير: تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هذه الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقاري[1]ر.

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص12.

4) توقيت تقديم التقارير: من الأهمية بمكان وصول المعلومات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم المعلومات يعتبر أمرا ملازما للدقة، ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير.

5) توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام: يهدف النظام المحاسبي إلى إنتاج معلومات دقيقة وواضحة، وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها، إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد، ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية.

6) تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه: إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير.

مقومات نظام المعلومات المحاسبية:

يمكن استخلاص الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوفر في النظام الجيد، ولا شك أن هذه الخصائص يجب أن ترتبط بمقدرة النظام على تحقيق أهدافه التي يتم تصميمه من أجلها، وباختصار فإن مقومات النظام الجيد تتلخص فيما يلي:

أ- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلاءم مع الهدف العام للمؤسسة؛

ب - أن يكون النظام ملائما ويتسم بالمرونة الكافية لتمكينه من التأقلم مع المتغيرات التي تحيط بالنظام؛

ج- أن يكون النظام مستقلا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة.[1]

[1] عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 48.

المبحث الثاني: مساهمة المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تقييم أداءها المالي، وتعتبر القوائم المالية أهم المعلومات التي ينتجها لذا سيتم التركيز عليها في معرفة استخدام المؤسسات لها في تحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: إرشادات المعايير الدولية للمحاسبة في تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض البيانات المالية (المعدل عام 1997)

الهدف: يحدد المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان مقارنتها مع القوائم المالية للمنشأة نفسها في الفترات السابقة، ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية، والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها.[1]

النطاق:

يجب تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات المالية الخاص بجميع الأغراض العامة المعدة والمعروضة بموجب معايير المحاسبة الدولية.

إن البيانات المالية للأغراض العامة هي تلك التي يقصد بها تلبية احتياجات المستخدمين الذين هم ليسوا في موقع يمكنهم فيه طلب تقارير مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة، وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات المعروضة بشكل مستقل أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل تقرير شهري أو نشرة اكتتاب، ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية المرحلية المختصرة، بل ينطبق على حد سواء على البيانات المالية لمنشأة فردية وعلى البيانات المالية الموحدة لمجموعة منشات، على أن هذا المعيار لا يحول دون عرض

[1] أحمد دحان، **معايير المحاسبة الدولية، عرض البيانات المالية**، تاريخ النشر: 12 يناير 2020، تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2020، على 13:36. للمزيد ينظر الموقع: Acc4Arab.com.

البيانات المالية الموحدة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية والبيانات المالية للشركة الأم بموجب المتطلبات القومية ضمن نفس الوثيقة ما دام أساس إعداد كل واحد منها مبين بوضوح في بيان السياسات المحاسبية .

ينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المنشآت بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، وهناك متطلبات إضافية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مع متطلبات هذا المعيار ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم

– الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

يستخدم هذا المعيار مصطلحات مناسبة لمنشأة هدفها الربح، وعلى ذلك يمكن لمنشآت الأعمال في القطاع العام تطبيق متطلبات هذا المعيار، وقد تحتاج المنشآت التي تسعى لتحقيق الربح والمنشآت الحكومية ومشاريع القطاع العام الأخرى التي تحاول تطبيق هذا المعيار.[1]

عرض البيانات المالية: البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي:

- موجودات المنشأة.
- مطلوبات المنشأة.
- حقوق المساهمين.
- دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر.
- التدفقات النقدية.

[1] أحمد دحان، مرجع سابق.

تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت توليد النقد والنقد المعادل والتأكد من ذلك .

المسؤولية عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة و/أو الهيئة الحاكمة الأخرى للمنشأة مسؤولان عن إعداد وتقديم بياناتها المالية.

أجزاء البيانات المالية

تشمل مجموعة كاملة من البيانات المالية الأجزاء التالية :

- الميزانية العمومية . - قائمة الدخل .

قائمة تبين إما :

جميع التغيرات في حقوق المساهمين، أو التغيرات في حقوق المساهمين عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين

- قائمة التدفق النقدي. - السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يشجع هذا المعيار المنشآت على أن تقوم الإدارة بتقديم مراجعة مالية خارج البيانات المالية تبين وتوضح الملامح الرئيسية للأداء المالي والمركز المالي للمنشأة ونواحي الشكوك الرئيسية التي تواجهها، ومن الممكن أن يحتوي هذا التقرير على مراجعة لما يلي:

العوامل والتأثيرات الرئيسية التي تحدد الأداء بما في ذلك التغيرات في البيئة التي تعمل بها المنشأة، واستجابة المنشأة لهذه التغيرات وتأثيرها، وسياسة المنشأة الخاصة بالاستثمار للمحافظة على مستوى الأداء وتحسينه بما في ذلك سياستها الخاصة بتوزيع الأرباح .[1]

[1] أحمد دحان، مرجع سابق.

الفرع الثاني : القوائم المالية المجمعة والمستقلة

نطاق المعيار:

1/ يطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المنشآت و التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة.

2/ لا يتناول هذا المعيار طرق المحاسبة عن تجميع و دمج أنشطة الأعمال و أثرها على عملية التجميع بما في ذلك الشهرة الناشئة عن اندماج الأعمال (أنظر معيار المحاسبة المصري رقم (29) الخاص بتجميع الأعمال).

3/ يطبق هذا المعيار أيضاً في المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة أو في المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة أو في الشركات الشقيقة في حالة اختيار المنشأة لعرض قوائم مالية مستقلة.

تعريفات:

تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها :

القوائم المالية المجمع: هي تلك القوائم المالية لمجموعة و التي يتم عرضها و كأنها لمنشِأة اقتصادية واحدة.

السيطرة: هي مدى القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة وذلك للحصول على منفعة من أنشطتها .

طريقة التكلفة: هي طريقة محاسبية يتم بناءً عليها إثبات الاستثمار بالتكلفة. ويعترف المستثمر بإيرادات الاستثمار فقط في حدود ما يستلمه المستثمر من توزيعات الأرباح المحققة للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء و تعتبر التوزيعات المستلمة بالزيادة عن تلك الأرباح بمثابة استرداد للاستثمار ويتم الاعتراف بها كتخفيض لتكلفة الاستثمار[1].

[1] أحمد الزوكي، **معايير المحاسبة المصرية**، نشر بمصر، بتاريخ 01 يونيو 2006.

المجموعة: هي الشركة القابضة و كل الشركات التابعة لها.

حقوق الأقلية: هي ذلك الجزء من ناتج التشغيل ربح أو خسارة و من صافى أصول شركة تابعة و التي تتعلق بحقوق لا تمتلكها الشركة القابضة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة.

الشركة القابضة: هي المنشأة التي يكون لديها شركة تابعة أو أكثر.

القوائم المالية المستقلة: هي تلك القوائم التي يتم عرضها بواسطة الشركة القابضة أو أي مستثمر في شركة شقيقة أو شريك في منشأة تخضع لسيطرة مشتركة و التي يتم فيها معالجة الاستثمارات على أساس الحصة المباشرة فى الملكية و ليس على أساس نتائج الأعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها.

الشركة التابعة: هي المنشأة التي تسيطر عليها شركة أخرى.[1]

[1] أحمد الزوكي، مرجع سابق

الفرع الثالث: الأدوات المالية الإفصاح والعرض

هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمنشأة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية ويقدم المعيار توصيفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أم غير مثبتة بالدفاتر وذلك فيما عدا:

أ. الحصص في الشركات التابعة.

ب. الحصص في الشركات الزميلة.

ج. الحصص في المشروعات المشتركة،

د. التزامات صاحب العمل الناتجة عن خيارات وخطط شراء الأسهم الممنوحة للعاملين.

تعريف المصطلحات:

الأداة المالية: هي أي عقد ينتج عنه في آن واحد أصل مالي لمشروع ومطلوب مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر إن العقود المتعلقة بالسلع والتي تعطي طرفي العقد حق التسديد نقدا أو بأحد الأدوات المالية يجب أن تعامل تلك العقود معاملة الأدوات المالية باستثناء عقود السلع التالية (أ) التي تم التعاقد عليها ولا زالت مستمرة في تلبية طلبات مشتريات المنشأة المتوقعة أو مبيعاتها أو استخداماتها و (ب) تم تحديدها لذلك الغرض عند القيام بفحصها و (ج) أو التي يتوقع أن يتم تسديد قيمتها عند تسليمها [1].

[1] ينظر الموقع الالكتروني: https://accdiscussion.com/acc/7599.html، 20-07-2020 تاريخ الاطلاع: 30 جويلية 2020، الساعة 15:30.

الفرع الرابع: الأدوات المالية – الاعتراف والقياس

الهدف:

هدف هذا المعيار تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها.

النطاق:

تلك الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بموجب معيار المحاسبة الدولي السابع والعشرون– "البيانات المالية الموحدة ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة" ومعيار المحاسبة الدولي الثامن والعشرون "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة" ومعيار المحاسبة الدولي الحادي والثلاثون "تقديم التقارير المالية حول الحصص في المشاريع المشتركة" .

الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي السابع عشر– "عقود الإيجار" على أن : 1) الذمم المدينة لعقود الإيجار المعترف بها في الميزانية العمومية للمؤجر خاضعة لأحكام هذا المعيار الخاصة بعدم الاعتراف هذا المعيار لا ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود الإيجار موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي التاسع عشر– منافع الموظفين.

أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمنشأة المقدمة للتقارير (على أنه يطلب من حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على هذه الأدوات [1] .

[1] أحمد الزوكي، نفس المرجع السابق

تعريفات:

الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عن كل من : موجودات مالية لمنشأة ومطلوبات مالية على المنشأة أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى.

الأصل المالي: قد يكون نقد حق تعاقدي لاستلام نقد أو موجودات مالية أخرى من منشأة أخرى أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط مواتية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

مطلوبات المالية: هي أي مطلوبات عبارة عن التزامات تعاقدية لتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى لمنشأة أخرى أو لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها ليست مواتية.

حقوق الملكية: هي أي عقد يظهر حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم كافة المطلوبات.

القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة.[1]

الأصل المالي: هو أي أصل يتمثل في أي من:

أ. النقدية.

ب. أي حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أي أصل مالي اخرمن مشروع آخر.

ج. أي حق تعاقدي لمبادلة أدوات مالية مع مشروع آخر في ظروف تبدو مواتية.

د. أي أداة ملكية في مشروع آخر.

[1] ينظر الموقع الالكتروني: https://almohasben.com/ تاريخ الاطلاع: 20 جويلية 2020، على 14:42.

المطلوب المالي: هو أي التزام تعاقدي بـ:

أ. تسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر لمشروع آخر.

ب. مبادلة أصل مالي مع منشأة أخرى في ظروف تبدو غير مواتية في المستقبل.

يترتب علي المنشأة التزام تعاقدي والذي يمكن تسديده أما مقابل أحد موجوداتها المالية أو بواسطة التخلي عن أحد عناصر مكونات رأس مالها (مثل سندات رأس مال). إذا كان عدد سندات رأس المال اللازم لتسديد الالتزام المذكور يتغير بتغير قيمته العادلة بحيث يكون مجموع القيمة العادلة لتلك السندات. ومن غير المتوقع أن يتم تحقيق أرباح أو خسائر نتيجة التقلب في سعر سندات رأس المال إذ أن تلك التقلبات يجب أن تعامل كالتزام مالي على المنشأة.

أداة الملكية: هي أي تعاقد يثبت حقوق متبقية في موجودات أي مشروع بعد طرح كافة مطلوباته.

الموجودات المالية النقدية والمطلوبات المالية النقدية: (يطلق عليها أيضا لفظ الأدوات المالية النقدية) هي موجودات ومطلوبات مالية سيتم استلامها أو دفعها في صورة مقدار محدد أو قابل للتحديد من النقود

القيمة العادلة: هو المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد مطلوب به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف

القيمة السوقية: هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أداة مالية أو دفعه عند شراء أداة مالية في سوق نشط.[1]

[1] الموقع نفسه.

المطلب الثاني: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق .

وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها:

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات[1].

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر،2008، ص 183.

إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك.

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها .فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية. أما جدول حسابات النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما تساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين. وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.[1]

[1] طارق حماد عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 08.

المطلب الثالث: تطور المعلومة المحاسبية مستقبلا

تسعى الجهات المهنية المحاسبية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغية إعطاءها أهمية أكثر لمتخذي القرارات فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالتقارير المالية حيث قامت هذه اللجنة في سنة 1995 بإصدار تقرير عن الحاجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين حيث أوصت فيه أن تشمل التقارير المالية :

– البيانات المالية وغير المالية: تتضمن التقارير المالية الافصاحات المحاسبية ذات الصلة بها وبمعلومات عن نشاط الإدارة العليا وقياس أدائها.

– تحليلات الإدارة: تتضمن أسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي وتقييم الأداء .

– معلومات مستقبلية: حيث يتم توضيح الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بها وتقييم الأداء الفعلي مقارنة بالمخطط، إضافة إلى كفاءة وفعالية التنبؤات السابقة.

– معلومات عن الإدارة: وهي معلومات حول الإدارة والمساهمين والأطراف ذوي العلاقة بها.

– خلفية عن الشركة: حيث يتم تحيد الأهداف والإستراتيجية العامة للمؤسسة ووصف نشاطها .ومنذ سنة 2003 يدرس مجلس المعايير المحاسبية الدولية إمكانية إصدار قوائم مالية عن أداء المؤسسة وهذا لكي :

–تسمح لمستخدمي التقارير المالية بأخذ صورة عن الأداء المالي للمؤسسة و معرفة نتائج وتكاليف الأنشطة سواء التشغيلية أو التمويلية.

– يعطي تصور لمستخدمي التقارير المالية عن الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة، فتقييم عناصر الميزانية بالقيمة الحالية مما يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية المشروع لم ينته بعد، لكن هذه القوائم ستحل محل جدول حسابات النتائج وقائمة التغييرات في الأموال الخاصة.[1]

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 121.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المعلومات المحاسبية التي تعتبر أهم المصادر المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يزود جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات ذات قيمة تؤثر على متخذي القرار، وتتنوع هذه المعلومات وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية لمستخدميها وأهم هذه الخصائص الخاصيتين الأساسيتين الملائمة والموثوقية إضافة إلى خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها كالقابلية للمقارنة والثبات والأهمية النسبية.

وإن تعددت أنواع المعلومات المحاسبية إلا أن القوائم المالية تبقى من أهمها، وانطلاقا من أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أصبحت محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدة ولعل المعايير المحاسبية الدولية أعطت أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية ولا تزال هناك دراسات لتطويرها وإصدار قوائم مالية تعبر عن الأداء المالي للمؤسسات.

الفـــــصـــل الثـــالـــــــث

استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة التاج الذهبي بالوادي

تمهيد:

بعد دراسة كل من الأداء المالي والمعلومات المحاسبية من الناحية النظرية سنقوم بإسقاط المعارف النظرية على الجانب تطبيقي للتوضيح أكثر ودراسة الواقع المعاش .

ولقد تم اختيار مؤسسة التاج الذهبي بالوادي لإجراء الدراسة التطبيقية، لمعرفة كيف تعتمد على المعلومات المحاسبية لتحسين أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التاج الذهبي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة التاج الذهبي من خلال تعريفها ونشاطها، ولقد تم اختيار وحدة الدقيق لإجراء الدراسة لذا سنركز عليها من خلال الجانب التنظيمي والإنتاجي.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة التاج الذهبي

دراسة افتراضية في مؤسسة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي هي مؤسسة صناعية موضوعها صنع الدقيق والبرغل وطحين الحبوب، صنع طحين القرنيات، بقايا طحن الحبوب والقرنيات، الحبوب المغربلة، الحبوب المقشرة، الحبوب المسحوقة أو المسطحة، وبصفة عامة كافة العمليات التجارية والمالية والمنقولة والعقارية عبر التراب الوطني أوفي البلدان الأجنبية.

تعد مؤسسة "مطحنة التاج الذهبي" مؤسسة أموال ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية (EURL) أسست سنة 2002، حيث تقرر تعديل الشكل القانوني للشركة لتتحول من شركة أموال ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة إلى شركة أشخاص شركة تضامن (SNC) وذلك سنة 2006 وتغيير تسمية المؤسسة بتسمية جديدة هي مؤسسة تضامن مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي برأسمال اجتماعي قبل التعديل قدره 100.000 دج، ورأسمال اجتماعي بعد التعديل قدره 500.000 دج رقم سجلها التجاري: 02 بـ 0542.513 يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 23 عامل، تقع بالمنطقة الصناعية كوينين مدينة الوادي.

- اسم مسيرها: مصباحي محمد الصغير
- قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي رمز النشاط 107101 نصه الطحانة
- عنوان موقعها على الانترنت: ----- / -----
- بريدها الالكتروني: ----- / ------

1/ علامتها التجارية:

2/ مهام الشركة وأهدافها:

أ- المهام:

تتلخص المهمة الرئيسية للمؤسسة في شراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين من السوق الوطنية وتصنيعها إلى توزيعها على مستوى الولاية وخارجها للمنتجات المتخصصة فيها من فرينة ونخالة وينحصر مجال نشاط المؤسسة في الأشغال التالية:

- القيام بالدراسات والإحصائيات الخاصة باحتياجات الولاية وخارجها في السلع المحتكرة لتسويقها ومحاولة فتح أوجه جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للولاية والمقدرة الشرائية للمواطنين.

- ✓ إعداد برامج التموين على حسب الاحتياجات المقدمة من العملاء.
- ✓ ضمان الوجود الدائم للمنتجات عبر المنافذ التسويقية.
- ✓ تكوين الاحتياجات الأمنية في السلع وذلك على المدى البعيد.
- ✓ التكفل بإجراءات الضمان للسلع المسوقة.

ب- الأهداف:

- ✓ تحقيق ربح لضمان ديمومة المؤسسة والحفاظ على بقائها.
- ✓ السعي لرفع قيمة المبيعات وبالتالي رفع قيمة الأعمال.
- ✓ المحافظة على حصتها في السوق المحلية بالولاية وأيضا حصتها في السوق الوطنية مع محاولة التوسع إلى نقاط أبعد.

3/ الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أ- شرح الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي من خمس مصالح، كما أن للإدارة أمانة عامة كما هو موضح في الهيكل الموالي:

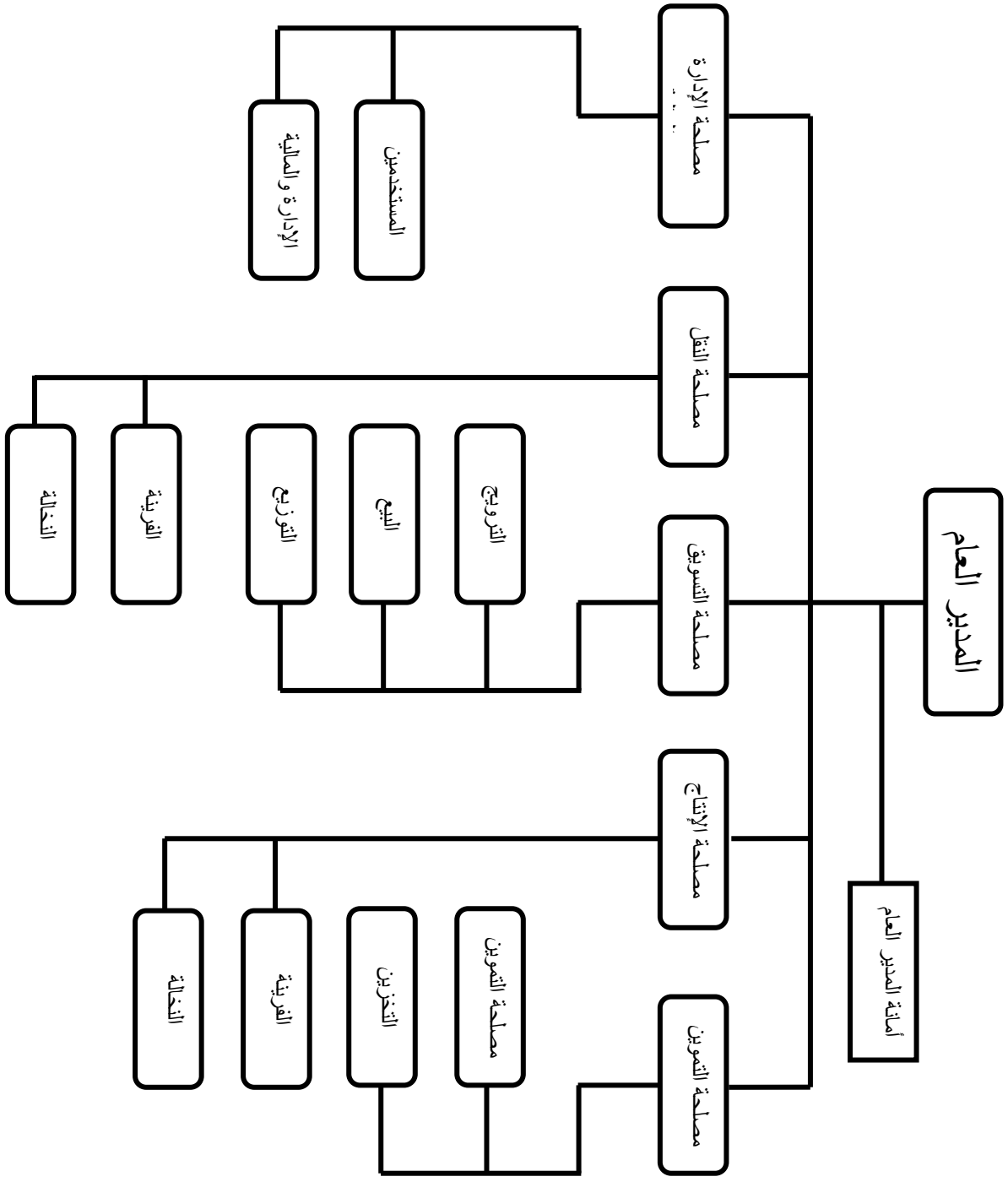

الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة

ب- وظائف مصالح المؤسسة:

1/ المدير العام: أن كل مؤسسة على اختلاف أنواعها القانونية لابد لها من مدير يكون على هرمها التسلسل الإداري ويتمثل ذلك في شخص المدير مهما اختلفت التسميات، مدير، مدير عام مسير الخ، ويعتبر أعلى سلطة إدارية في المؤسسة لما له من دور فعال في المؤسسة وبعلاقاتها مع المحيط الخارجي، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2/ أمانة المدير: تعتبر همزة وصل بين المسؤول والمصالح داخل المؤسسة وخارجها وهي من أهم المصالح في المؤسسة وهذا لأنها تسهل عملية سير المعلومات ومعالجتها وتنظيمها وتتكفل بـ:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن لنشاط المدير العام.

3/ مصلحة التموين: وتشتمل هذه المصلحة على فرعين هما:

- **الشراء:** تختص هذه المصلحة بشراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين والأغلفة المستهلكة.
- **التخزين:** ويختص هذا الفرع بتخزين المواد الأولية المشتراة من أجل إدخالها في العملية الإنتاجية.

4/ مصلحة الإنتاج: تعتبر هذه المصلحة هي الركيزة الأساسية في نشاط المؤسسة بطبيعتها مؤسسة إنتاجية وتختص هذه المصلحة إدخال المواد الأولية المشتراة لغرض التصنيع في الطاحونة من أجل الحصول على منتوج الفرينة كما أن لهذا المنتوج مشتقات متمثلة في مادة النخالة.

5/ مصلحة التسويق: وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

- **الترويج:** ونقصد به وضع سياسة إشهارية للمنتوج للاطلاع عليه من قبل عدد اكبر ممكن من المستهلكين.

- **البيع:** وتختص هذه المصلحة ببيع المنتوجات وتحرير فواتير البيع للزبائن وتسجيل هذه الفواتير في كشوف مبيعات مقسمة حسب طبيعة البيع (بيع بالأجل، بيع نقدا أو بيع بصك) وطبيعة السلع (فرينة، نخالة).

- **التوزيع:** وهي المرحلة ما بعد البيع ونقصد بها إيصال المنتوجات المباعة إلى التجار في أحسن الظروف.

6/ النقل:

1- المواد الأولية: ونقصد به جلب المواد الأولية من الموردين إلى مقر الشركة.

2- المنتوج: وهو إيصال المنتوجات إلى كل من التجار والمستهلكين.

7/ مصلحة الإدارة والمالية:

1/ المستخدمين: وهو مكتب متابعة شؤون العمال وتسيير جميع ملفاتهم، كما يعتبر مصدرا هاما لكل القرارات الخاصة بهم، وتوضيح واجباتهم وحقوقهم، وكذا تسهر على استقبال ملفات طلب العمل، ومن مهامه أيضا تحضير أجور العمال لتسديدها وكذا حضور العمال والتكفل باشتراكاتهم في صناديق الضمان الاجتماعي وبالخدمات الاجتماعية لهم.

2/ الإدارة والمحاسبة: وتختص هذه المصلحة بشتى الأعمال الإدارية والمحاسبية التي من شأنها العمل على تنظيم وتوجيه إداري سليم وتحديد الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بشكل دقيق، ويقوم بـ:

- يقوم بكل ما يتعلق بالتحصيل أي متابعة ديون وحقوق المؤسسة مع الموردون والعملاء.

- القيام بالعمليات البنكية وعمليات الصندوق.

- القيام بعمليات الجرد للوسائل والمعدات.

مراحل إنتاج الدقيق والفرينة:

يمكن تلخيص العملية الإنتاجية للدقيق والفرينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): مراحل إنتاج الدقيق والفرينة

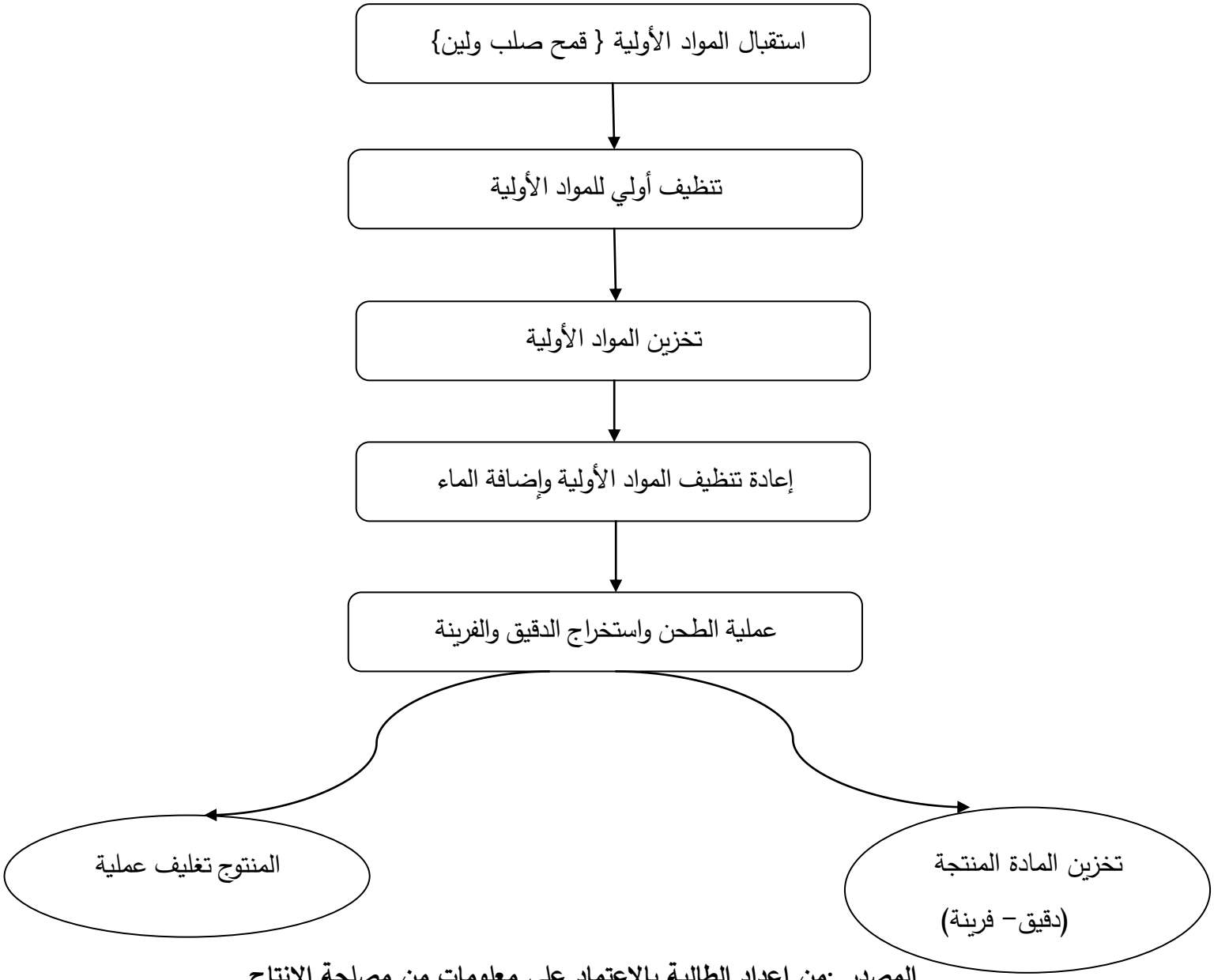

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مصلحة الإنتاج

الجانب التسويقي للدقيق والفرينة:

تقوم مديرية التجارة بالقيام بكامل المهام التسويقية، فهي تسعى إلى تحديد المزيج التسويقي المناسب الذي يحقق للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتحسين أدائها وتنحصر السياسات التسويقية للوحدة في:

- **سياسة المنتوج :**

تنتج المؤسسة تشكيلتين من المنتجات هما الدقيق والفرينة، مع العلم بان كل نوع من هذه الأنواع يضم أنواع أخرى، ومن أجل تحقيق نوعية جيدة من هذه حيث أنه كلما كان مستوى الجودة عال كلما كان هناك إقبال واسع على المنتجات وبالتالي تسهيل عملية التوزيع، كما تستخدم تجهيزات تتصف بالحداثة ومواكبة التكنولوجيا حيث أنها تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج.

- **سياسة السعر :**

هذا الأخير من أهم عناصر المزيج التسويقي ، ويتم تحديده عن طريق حصر كل تكاليف التي دخلت في العملية الإنتاجية، ثم يضاف إليها هامش ربح يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، والسعر المحدد له تأثير مباشر على كمية المبيعات مما أدى إلى وجود علاقة عكسية بينهما.

-**سياسة الترويج :**

لم تول المؤسسة اهتماما كبيرا بهذا الجانب، على أساس أنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة، وتقتصر وظيفة الترويج على توزيع مطويات تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال رأس السنة، كذلك تقوم المؤسسة بعملية الإشهار من خلال العالمة التجارية على جميع وسائل النقل التابعة لها، وكذلك المشاركة في المعارض المقامة على مستوى التراب الولاية.

سياسة التوزيع :

تتمثل سياسة التوزيع في الطرق المتبعة لذلك التالية:

تتبع المؤسسة طريقتين لتوزيع منتجاتها هما:

- الطريقة المباشرة :

هنا تكون هناك علاقة مباشرة بين العملاء والمؤسسة، بدون وسيط، وتتعامل المؤسسة وفق هذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة، والمستهلكين الصناعيين.

- الطريقة غير المباشرة :

وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف المنتجات، وهم تجار الجملة والتجزئة.

المطلب الثاني: تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة التاج الذهبي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل القوائم المالية لمؤسسة **التاج الذهبي** خلال الفترة 2014-2018 والمعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: واقع المعلومات المحاسبية لمؤسسة التاج الذهبي

تتمثل المعلومات المحاسبية لمؤسسة "**التاج" الذهبي** التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في ثلاثة أنواع هي:

القوائم المالية: وتمثل أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية ويتم إعداد القوائم المالية وتقوم بإعداد القوائم المالية كل سنة مالية إلا أن المؤسسة وبغية معرفة وضعية نشاطها تقوم بإعداد قوائم مالية مرحلية (كل 3 أشهر) وتتمثل القوائم المالية في : الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

تقارير النشاط: تقوم مؤسسة التاج الذهبي بإعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أولنقاط البيع.

-حركة المخزون من حيث الاستقبال والاستهلاكات ومخزون آخر مدة.

- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس.

- رصيد العملاء.

- كمية الإنتاج والمبيعات.

- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع.

- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة.

الإقرارات الضريبية: باعتبار مؤسسة التاج الذهبي تخضع للنظام الحقيقي فهي ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخرى شهرية:

- السنوية تتمثل في الميزانية الضريبية وجدول حسابات النتائج الضريبي الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة (مع العلم أن المؤسسة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات).

- الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأجور IRG.

بالإضافة إلى التقارير السابقة تقوم المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية التي تساعدها في تقييم نشاطها،

إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يصادق على صحة الحسابات والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الإدارة العامة لمؤسسة التاج الذهبي .

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية

سنقوم في هذا المبحث بتقويم القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الميزانية المالية: تعد من أجل دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ولذلك يتم إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة بعد الاطلاع على الكشوف المالية.

الجدول رقم (01): الميزانية المالية للسنوات من 2014 – 2018.

الأصول	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
الأصول المتداولة	200000000	300000000	400000000	200000000	400000000
قيم الاستغلال	100000000	200000000	200000000	270000000	180000000
قيم قابلة للتحصيل	60000000	10000000	95000000	22000000	12000000
قيم جاهزة	4000000	3000000	5000000	8000000	8000000
مجموع الأصول	900000000	1000000000	1300000000	1300000000	1400000000
الخصوم	500000000	720000000	700000000	800000000	800000000
أموال خاصة	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
الديون المالية	50000000	20000000	20000000	45000000	10000000
الخصوم المتداولة	50000000	40000000	98000000	55000000	50000000
مجموع الخصوم	900000000	1000000000	1300000000	1300000000	1400000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية

أ- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

- **حساب مؤشرات التوازن المالي:** ونعتمد هنا على ثلاثة مؤشرات

- ✓ رأس المال العام
- ✓ احتياجات رأس المال العام
- ✓ الخزينة

- **رأس المال العام:** يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الوضع المالي داخل المؤسسة، وهو يتكون من العناصر التالية:

- **رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

الجدول رقم (02): حساب رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	500000000	720000000	700000000	800000000	800000000
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
رأس المال العامل الدائم	0	233000000	10000000	0	100000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم كان موجب خلال السنوات الخمس، وبالتالي فإن المؤسسة حققت التوازن المالي، غير أنها حققت توازنًا بين احتياجاتها ومصادرها التمويلية، لتتوافق نسبيا مع سيولة المؤسسة، وذلك لمواجهة التزاماتها التي قد يحين موعد استحقاقها، وهذا يبين أن المؤسسة تمتلك هامش أمان.

- **رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة**

الجدول رقم (03): حساب رأس مال العامل الخاص

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
رأس المال العامل الخاص	-200000000	-267000000	-100000000	-400000000	-160000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال الخاص سالب في السنوات الخمس، وهذا مؤشر غير إيجابي ويدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، وذلك راجع إلى زيادة حجم استثماراتها ما أدى إلى زيادة الديون طويلة الأجل، وبالتالي فإن الوضع المالي للمؤسسة غير مربح.

- رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول المتداولة

الجدول رقم (04): حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	900000000	1000000000	1300000000	1300000000	1400000000
الأصول المتداولة	200000000	300000000	400000000	200000000	400000000
رأس المال العامل الإجمالي	700000000	700000000	900000000	1100000000	1000000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

- **رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة**

الجدول (05): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الخصوم	900000000	1000000000	1300000000	1300000000	1400000000
الأموال الخاصة	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
رأس المال العامل الأجنبي	600000000	780000000	800000000	900000000	600000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2014 إلى سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل.

- **احتياجات رأس المال العامل:**

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الخصوم المتداولة – الخزينة)

الجدول رقم (06): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	200000000	300000000	400000000	200000000	400000000
القيم الجاهزة	4000000	3000000	5000000	8000000	8000000
الخصوم المتداولة	50000000	40000000	98000000	55000000	50000000
الخزينة	4000000	3000000	5000000	8000000	8000000
احتياجات رأس المال العامل	150000000	260000000	348000000	145000000	350000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة ما يعني أن الاحتياجات أكبر من مواردها التمويلية وهذا الارتفاع راجع إلى كل احتياجات التمويل ويستلزم على المؤسسة رفع قيمة المخزونات أو رفع قيمة الحقوق لدى الغير.

- **الخزينة الصافية**

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (07): حساب الخزينة الصافية

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل الدائم	0	233000000	10000000	0	100000000
احتياجات رأس المال العامل	150000000	260000000	348000000	145000000	350000000
الخزينة الصافية	-150000000	-27000000	-338000000	-145000000	-250000000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة ليست في توازن مالي، وبالتالي تحتاج إلى مصادر تمويل أخرى من أجل تغطية هذا العجز.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: نسبة السيولة

أولا: نسبة السيولة المتداولة (العامة)

نسبة السيولة المتداولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (08): نسبة السيولة المتداولة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	200000000	300000000	400000000	200000000	400000000
الخصوم المتداولة	50000000	40000000	98000000	55000000	50000000
نسبة السيولة المتداولة	4	7.5	4.08	3.63	8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة المتداولة أكثر من (01) في كل الدورات المحاسبية، مما يعني أن الأصول المتداولة غطت الخصوم المتداولة، وهو ما يجعل المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

ثانيا: نسبة السيولة المختصرة (السريعة)

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزون – التسبيقات المقدمة) / الالتزامات المتداولة.

الجدول رقم (09): نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	200000000	300000000	400000000	200000000	400000000
المخزون	18423733	28022943	30443967	27022141	33504672
التسبيقات المقدمة	0	0	0	0	0
الالتزامات المتداولة	181576267	271977057	369556033	172977859	366495328

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة جد متدنية، حيث أن القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة لا تكفي لتغطية الخصوم المتداولة، إذ يجب على المؤسسة تصريف مخزوناتها في أقل وقت ممكن للرفع من القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة، كما أن الخزينة السالبة قيمتها كبيرة تتراوح ما بين (181576267 و 366495328) دج وبالتالي يجب على المؤسسة التخلص من هذه التعبئة ومحاولة تخفيض حجمها إلى أقل ما يمكن.

ثالثا: نسبة النقدية (السيولة الحالية)

نسبة النقدية = (النقدية + الاستثمارات) / الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (10): نسبة النقدية

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النقدية	4000000	3000000	5000000	8000000	8000000
الاستثمارات في الأوراق المالية	0	0	0	0	0
الالتزامات المتداولة	181576267	271977057	369556033	172977859	172977859
نسبة السيولة الحالية	0.02	0.01	0.01	0.04	0.04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن القيم الجاهزة تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالخصوم المتداولة، وبالتالي فإن المؤسسة قد تواجه صعوبات مالية في حالة مطالبة دائنيها بحقوقهم مما يجعلها في وضعية مالية صعبة.

المطلب الثاني: نسبة التمويل

- **نسبة التمويل الدائم** = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	500000000	720000000	700000000	800000000	800000000
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
نسبة التمويل الدائم	1	1.47	1.16	1	1.14

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة حققت نسبة جيده في السنوات الخمس من الدراسة، حيث كانت النسبة أكثر من 1، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة، مما يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا، لأن الأموال الدائمة أكثر من الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (12): نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
نسبة التمويل الخاص	0.6	0.45	0.83	0.5	0.77

من الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص المتحصل عليها من المؤسسة في السنوات الخمس تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن النسبة أقل من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

- **نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم (13): نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل الخاص	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
مجموع الديون	400000000	300000000	550000000	400000000	520000000
نسبة الاستقلالية المالية	0.75	0.73	0.90	1	1.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية المتحصل عليها خلال السنوات الخمس كانت أكبر من 0.5، أي أن المؤسسة حققت نتائج حسنة وهو مؤشر إيجابي يعكس استقلالية المؤسسة، ويظهر بأن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

- **نسبة التمويل الخارجي** = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الخارجي

البيان / السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
مجموع الديون	400000000	300000000	550000000	400000000	520000000
نسبة التمويل الخارجي	0.40	0.45	0.30	0.40	0.32

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التمويل الخارجي بلغت في السنوات الخمس من الدراسة نسبة أقل من 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

المطلب الثالث: نسب النشاط

أولا: معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

الجدول رقم (15): معدل دوران الأصول الثابتة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صافي المبيعات	810945694	772581159	906381305	900000000	800000000
الأصول الثابتة	500000000	487000000	600000000	800000000	700000000
معدل دوران الأصول الثابتة	1.62	1.58	1.51	1.12	1.14

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة دوران الأصول الثابتة تتجاوز الواحد، ما يعني أن كل دينار واحد من الأصول الثابتة يولد أرباحا تتجاوز 01 دج لكل الدورات، وهذا يعكس درجة مساهمة الأصول الثابتة في توليد حجم كبير من المبيعات، أي كفاءة إدارة المؤسسة.

ثانيا: معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون = تكلفة المخزون المباع / متوسط المخزون

الجدول رقم (16): معدل دوران المخزون

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
تكلفة المخزون المباع	56274327	66744273	69701458	80000000	90790233
متوسط المخزون	13971294	22223377	28733455	20000000	30263411
معدل دوران المخزون	4.2	03	2.4	04	03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

فترة التخزين: 360 / دوران المخزون

الجدول (17): فترة التخزين

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران المخزون	4.2	03	2.4	04	03
فترة التخزين	85	120	150	90	120

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن دوران المخزون يتراوح بين 03 دورات إلى 04 سنويا وهي حركة جد ضعيفة، حيث يجب على المؤسسة البحث عن منافذ تسويق جديدة لزيادة سرعة مخزوناتها، كما أن فترة التخزين طويلة جدا (بين 85 يوما إلى 150 يوم)، وهذا راجع لبقاء المواد الأولية لفترة طويلة قبل تحويلها إلى ورشات الإنتاج، حيث يجب على المؤسسة إتباع سياسة تسيير المخزون تمكنها من الانتظام في التموين وعدم تخزين المواد لفترة طويلة.

ثالثا: معدل دوران الزبائن

معدل دوران الزبائن = مبيعات السنة / متوسط الزبائن

الجدول رقم (18): معدل دوران الزبائن

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مبيعات السنة	810945694	772581155	906381305	900000000	800000000
متوسط الزبائن	36827688	30108385	33347362	56461731	66722269
معدل دوران الزبائن	22.02	25.66	27.18	15.94	11.99

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن = 360 / معدل دوران الزبائن

الجدول رقم (19): المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الزبائن	22.02	25.66	27.18	15.94	11.99
المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن	16	14	13	22	30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول أن دوران الزبائن يتفاوت من دورة إلى أخرى، فهو يتراوح بين (11 إلى 27 دورة)، وهي نسبة جيدة نوعا ما، غير أن دوران الزبائن تراجع في السنتين الأخيرتين نظرا لتساهل المؤسسة مع زبائنها ومنحهم فترة أطول للتسديد، وتبقى نسبة مقبولة عموما وهي ما تعكسها مدة تحصيل ديون الزبائن التي تتراوح بين 16 و30 يوما وهي مدة مقبولة نوعا ما.

رابعا: معدل دوران الموردين

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

الجدول رقم (20): معدل دوران الموردين

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مشتريات السنة	506706621	666961092	846615776	754245712	770949752
متوسط ديون الموردين	63338328	8337014	16932315	94280714	96368719
معدل دوران الموردين	08	08	05	08	08

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين = 360 / دوران الموردين

الجدول رقم (21): المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الموردين	08	08	05	08	08
المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين	45	45	52	45	45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن دوران الموردين يتراوح بين 05 إلى 08 دورات، وهو معدل قبول تعكسه مدة تسديد ديون الموردين من 45 إلى 52 يوما، حيث أن المؤسسة تمتلك هامشا من الوقت لتسديد ديونها، فهي تحترم قاعدة التحصيل قبل التسديد مما يجعلها في منأى عن الصعوبات المالية.

المطلب الرابع: نسبة الربحية

أولا: هامش الربح الإجمالي

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

الجدول رقم (22): هامش الربح الإجمالي

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الربح الإجمالي	32512748	38518288	7871913	18905168	29610989
المبيعات	810945694	772581155	906381305	900000000	800000000
هامش الربح الإجمالي	0.040	0.049	0.0086	0.021	0.037

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الإجمالي تتراوح ما بين 0.8% إلى 4.9% وهي نسبة ضئيلة جدا، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف المؤسسة خاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الأولية، إضافة إلى الثبات النسبي في أسعار البيع فيجب على المؤسسة انتهاج سياسة تخفيض التكاليف أو إتباع ما يعرف بالتكاليف المستهدفة.

ثانيا: هامش الربح الصافي

هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

الجدول رقم (23): هامش الربح الصافي

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الربح الصافي	33248773	30130665	16314864	15300000	24000000
المبيعات	810945694	772581155	906381305	900000000	800000000
هامش الربح الصافي	0.041	0.039	0.018	0.017	0.030

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الصافي تتراوح ما بين 1.8% إلى 4.1% وهي نسبة تتراجع باستمرار بسبب ارتفاع تكاليف المؤسسة.

ثالثا: معدل العائد على الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار = الربح الصافي / مجموع الأصول

الجدول رقم (24): معدل العائد على الاستثمار

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الربح الصافي	33248773	30130665	16314864	15300000	24000000
مجموع الأصول	900000000	1000000000	1300000000	1300000000	1400000000
معدل العائد على الاستثمار	0.036	0.003	0.012	0.011	0.017

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على الاستثمار تتراوح ما بين 1.1% و3.6% وهذا يعني أن مساهمة إجمالي الأصول في الأرباح الصافية متدنية، مما يدل على عدم التسيير الجيد لممتلكات المؤسسة.

رابعا: معدل العائد على الأموال الخاصة

معدل العائد على الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

الجدول رقم (25): معدل العائد على الأموال الخاصة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الربح الصافي	33248773	30130665	16314864	15300000	24000000
الأموال الخاصة	300000000	220000000	500000000	400000000	540000000
معدل العائد على الأموال الخاصة	0.11	0.013	0.032	0.038	0.044

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وجدول حساب النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن العائد على الأموال الخاصة يتناقص باستمرار، ففي سنة 2014كان 0.11، أي أن كل دينار واحد من الأموال الخاصة يولد 0.11 دينارا من الأرباح الصافية، وهي قيمة جيدة تدل على أن المؤسسة تستغل أموالها الخاصة بالشكل المناسب لتوليد أرباح صافية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية لمؤسسةالتاج الذهبي تبين دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، فبعد إجراء التعديلات على الميزانيات المحاسبية أصبح من السهل القيام بعملية التقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمؤسسة تقوم بإعداد قوائم مالية كل03 أشهر مما يسهل عملية الرقابة على الأداء المالي للفترة المقبلة ومحاولة تحسين الاختلالات، ومما لاشك فيه فإن تطبيق النظام المالي والمحاسبي سيساعد على تسهيل عملية التقييم

ومن خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي ستساعد على تحسين الوضعية المالية خلال السنوات المقبلة، وبدراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة حققت نتائج جيدة وإن تفاوتت من مؤشر للآخر، فهي حققت توازن على المدى الطويل إلا أنها لدها ضعف في التوازن على المدى القصير وهذا راجع لارتفاع الديون قصيرة الأجل وأصولها المتداولة خاصة القيم المحققة وديون المخزونات، فهي وإن حققت رأس مال عامل جيد إلا أن لديها احتياجات تفوق مواردها، لذا عليها محاولة تحسين توازنها في المدى القصير بمحاولة تخفيض احتياجاتها وتخفيض القيم المحققة من خلال تغيير سياسة التحصيل.

الـــــخـــــاتـــمـــة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في "دور المعلومة المحاسبية في تقية الأداء المالي " حاولنا معرفة مدى مساهمة وفعالية المعلومة المحاسبية والدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي فنظام المعلومات المحاسبية هو الذي يعمل علي تنظيم وتبويب المعلومات المتحصل عليها سواء داخلية أو خارجية التي تساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة ويتم تقييم الأداء المالي من خلال عدة مؤشرات :

مؤشرات التوازن المالي: والمتمثلة في رؤوس الأموال العاملة، الاحتياجات في رؤوس الأموال العاملة والخزينة.

النسب المالية: والمتمثلة في نسب السيولة، النشاط، المديونية والمردودية.

الأساليب الحديثة التي تهتم بالتقييم الاقتصادي أكثر من المحاسبي من خلال معيارين: معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة الذي يعتبر معيار للسوق المالية، هذين المعيارين يعبران عن ثروة الملاك.

ولإجراء عملية التقييم لابد من توفر معلومات تساعد على ذلك وتعتبر المعلومات المحاسبية التي هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر المعتمدة في ذلك ونظرا لمكانة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر وسيلة اتصال جاءت أهمية مخرجاته التي تعطي صورة عن نشاط المؤسسة ووضعيتها المالية خاصة الميزانية المختصرة، وما يعطي أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية هو تميزها بخاصيتي الملائمة والموثوقية وهذا ما تسعى المعايير المحاسبية الدولية لتوفيره.

وللتعمق أكثر في المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء المالي تم اختيار مؤسسة التاج الذهبي بالوادي لإسقاط المعارف النظرية وكانت الدراسة خلال الفترة من 2014-2018 المعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد وبعد إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج .

خاتمة

النتائج:

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض النتائج النظرية فيما يلي:

–تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية واهم العراقيل التي تواجهها مما يساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها واستغلال الفرص المتاحة .

– المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها جوهر الموارد التي ترتكز عليه المؤسسات ، والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

أما النتائج التطبيقية فبعد إجراء الدراسة توصلنا إلى:

بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي: نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة مما يعني أنها تمول استثماراتها بأموالها الدائمة مما يعطيها هامش أمان على المدى الطويل.

وبالرغم من تحقيق رأس مال عامل موجب إلا أن المؤسسة لديها احتياجات في رأس المال العامل نتيجة لارتفاع الاحتياجات مقارنة بالموارد نتيجة لارتفاع الأصول المتداولة.

في حين يلاحظ تحقيق خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة.

بالنسبة للنسب المالية: تختلف نتائج التحليل من نسبة إلى أخرى:

أ– الوضعية المالية للمؤسسة جيدة خاصة سنة 2015 وان كانت ما يفسر نسبية السيولة المختصرة متدنية ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها لم تلجأ إلى السلفات المصرفية.

خاتمة

اختبار الفرضيات:

-من خلال الفرضية الأولى يضح دور المعلومة المالية الجوهري الذي يعد من أهم الركاز الفعالة والمكلة لتققيم الأداء المالي داخل المؤسسة وهذا ميثبت صحة الفرضية الأولى؛

- من خلال الدراسة النظرية يتضح أن النظام المالي والمحاسبي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، فالشكل القوائم المالية يسهل على المؤسسات تقييم أدائها المالي، وبالتالي معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف مما يثبت الفرضية الثانية؛

- أما في ما يتعلق بالفرضية الثالثة تما اثباتها من خلال دراستنا النظرية في الفصل الثاني ، حيث توصلنا إلى أن لتقيم دور فعال في اتشاف الأخطاء ومحاولت تفادها لتحقيق الأهداف المنشودة في اقل وقت ممكن وبأقا التكاليف؛

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث نقترح عدد من التوصيات وهي:

- دراسة أسباب انخفاض معدل العائد على الاستثمار من خلال فترة 2014-2018 لمحاولة تصحيحها من خلال التسيير الجيد للمؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة في أقل وقت ممكن وأقل التكاليف؛

- تحسين سياسة المخزون حيث أن حركتها ضعيفة وبحث عن أسواق جديدة لتسيير منتوجاتها وتقليل من فترة تخزين لعدم التعرض لتلف والفساد؛

- تحسين جودة منتجات الدقيق التي تتمكن من مواجهة منافسيها ومن أجل توسيع حصتها السوقية؛

- تقوم بحملات إشهارية عبر وسائل الإعلام؛

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثانية، القاهرة، 1994.

أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري ونظم التطبيقية)**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإسكندرية، طبعة 2003 2004.

أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

إيمان فاضل السامراني، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

الدهراوي كمال الدين مصطفى، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997 .

السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر،2008.

صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

قائمة المصادر والمراجع

طارق حماد عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993.

عدنان تايعة النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، عمان، 2011.

كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

محمد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

محمد على إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، 2009.

مصطفى يوسف، **إدارة الأداء**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

ب/ المجلات:

أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001.

دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006.

ج/ المذكرات:

زاية عبد النور، **محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة خضير بسكرة، 2017 – 2018.

زينات دراجي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1996 –1997

عماري إلهام، سهتالي عبلة، **تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، 2015.

منذر يحيى الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

هدى محمد الشوقطلي، **أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

ثانيا: الكتب بالفرنسية:

Josette Peyrard, **Analyse financière**. Librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999

ثالثا: المواقع الالكترونية:

أحمد دحان، **معايير المحاسبة الدولية، عرض البيانات المالية**، تاريخ النشر: 12 يناير 2020، تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2020، على 13:36. للمزيد ينظر الموقع: Acc4Arab.com.

https://almohasben.com/

20-07-2020،.html7599https://accdiscussion.com/acc

أحمد الزوكي، معايير المحاسبة المصرية، نشر بتاريخ 01 يونيو 2006.